الصراع القبلي وعوامل الجغرافيا في السودان

أ. د.سمير محمد علي حسن الرديسي
- قسم الجغرافيا - كلية التربية - جامعة الخرطوم

مستخلص:

يعاني السودن كثيراً من الصراع القبلي الطويل نتيجة لتداخل كثير من العوامل، أكثرها تأثيراً هي العوامل الجغرافية المرتبطة بالثروات الطبيعية وخصائص البيئة الطبيعية والأنماط السكانية التي يقوم عليها الأنشطة الاقتصادية الحادثة. يأخذ الصراع القبلي في السودان أوجهً متعددة ترتبط بما سبق ذكره من عوامل، وترتبط أيضاً بتاريخ تكوين الدولة السودانية وبطبيعة النظم الإدارية التي تم تطبيقها في فترات الحكم المتتالية بجانب المشاكل ذات الصلة بالهوية والعرقية والدين. يسعى هذا المقال لتوضيح دور العوامل الجغرافية في الصراع القبلي في السودان بالتدقيق في مجمل العوامل سالفة الذكر بوضعها في المحتوى الجغرافي لتفسير طبيعة الصراع القبلي- المكاني فيه. اعتمد المقال على المصادر الجغرافية والتاريخية والبحوث العلمية ذات الصلة بهذا الموضوع والمتاحة في المواقع العلمية. وتؤكد هذه المصادر ثراء السودان بالموارد الطبيعية التي أصبحت مجالاً للصراع القبلي نتيجة «للحتمية البيئية» والتركيبة السكانية المتباينة والحوكمة السياسية-الإدارية «النائية» عن الواقعية الجغرافية. يحتاج السودان للتقليل أو الحدّ من الصراع القبلي وذلك بأن يحسّن إدارة الموارد الطبيعة بجانب مراعته للظروف الجغرافية البيئية بالاعتماد على «حتمية» الواقع المحلي بخصائصة المكانية والسكانية والتاريخية.

Abstract:

Sudan is extremely suffering from long run tribal conflict which is due to the interaction of many factors; mostly effectives are the geographical ones which are associating with natural resources, environmental potentiality and population composition where occurring economic activities are found. Tribal conflict in Sudan takes many forms associating with the factors mentioned before and also with, history of the constitution of the Sudanese State, the nature of the administrative systems implemented during successive governance eras, and with the problems of identity, ethnicity and religion. This article works to explain the role of geographical factors in tribal conflict in Sudan, by scrutinizing the whole of the previously mentioned factors and putting them into a geographical context so as to interpret the nature of space - tribal conflict in Sudan. The article depended on geographical and historical sources and on the accessed relevant scientific research. These sources confirmed the richness of Sudan with natural resources that became a domain for tribal conflict as a result of "environmental determinism", population composition, and the political – administrative governance which was alienating from the geographic reality. Sudan needs to alleviate or to get rid of tribal conflict through managerial improvement of its natural resources and also to consider the geographical environmental conditions by relying on "determinism" of the local reality with its spatial, historical and population characteristics.

المقدمة:

تلعب العوامل الجغرافية دوراً مهماً في تحديد طبيعة الصراع ومدى انتشاره، إذ لكل صراع موقع ومساحة ونطاق يتحدد بالنسبة لموقع العاصمة المركزية في الدولة، وبالنسبة لمجمل مساحة القطر[1]. وتؤكد الدلائل وجود علاقة داخلية بين مساحة نطاق الصراع الذي تحدده عوامل قربه لحدود دولة مجاورة ودخول الموارد الطبيعية في الصراع وطول فترة الصراع، والموقع الجغرافي. أما مسافة نطاق الصراع من العاصمة المركزية فتتأثر بمساحة نطاق الصراع وحجم القطر ووجود أو غياب الهوية الدينية أو العرقية والمسعى للانفصال وسط المتمردين[2]. ويُسهّل معرفة مفهوم فضاء الصراع conflict space إجراء التحليل المنظم لبينات الصراع داخل الدولة. أما البعد المكاني للصراع spatiality of conflict فهو اقتران التداخلات التخومية (التحليل المكاني) والخصائص الشبكية (الشبكة الاجتماعية) بالاعتماد على النظريات المتداخلة بينهما[3]. وبحكم ارتباط الصراعات المحلية بمصالح الحكومات والمجموعات المتصارعة في مستوى الدولة التي تكون جزءاً من إقليم كبير، فبالتالي يعتبر مستوى الإقليم هو الأجدر لتحليل الصراع بدلاً عن قصره على مستوى الدولة كوحدة لتحليله[4].

يحرك رأس المال العالمي كثير من الصراعات المحليّة والإقليمية وترتبط تخومه وفضاءات عملاته بالجبهات السياسية للدول الشعوبية، إذ تمتلك فرسنا الفرانك، والمملكة المتحدة الجنيه الإسترليني، والولايات المتحدة الدولار. وتستخدم هذه العملات خارج «الوطن» الأم في التحويلات بين الشعوب أو داخل الدول «غير صاحبة العملة» نفسها. وقد ظهر تفاوت في السنوات الأخيرة بين هذا المشهد العقلاني البسيط والمنظومة الحقيقية لفضاءات العملة والذي يعزى لدور الحدود التخومية للدولة في الحدّ من تداول العملة. وتُظهر الجغرافيا الجديدة للمال القوة المالية والسياسية بسبب أن التحولات المالية الحديثة تخلق تحدياً لسيادة الدولة state sovereignty. وترتب على ذلك إعادة تشكيل العلاقات الدولية السياسية والاقتصادية باستخدام تفسيرات الفضاءات النقدية القومية national monetary spaces، والتي خلقت توترات وخوف، إلا أنها وفرت فرصاً للتعاون[5]. وتتقيد عمليات إعاد بناء الدولة المعاصرة بما يطرأ من تحولات في العلاقات المتعددة وغير الموجهة[6].

يؤثر تدهور الموارد الطبيعية وخاصة الأراضي، على القدرة الإنتاجية للأرض وبالتالي إنتاج الغذاء وسبل كسب العيش وانتشار الفقر وسط السكان الريفيين. ومع نشوء الدول الشعبوية ذات الحدود الجغرافية صعبت حركات الهجرة التاريخية بحثاً عن المراعي وغيرها وأصبحت أقل جدوى، حيث نتج عنه ضغط ديمغرافي على الموارد الطبيعية، ونشوء تيارات الهجرة الداخلية

التي اتجه معظمها نحو المناطق الحضرية[7]، حيث تعتبر التنمية الإقليمية غير المتوازنة السبب الرئيسي للهجرة الداخلية في السودان[8]. ويرتبط التكوين العرقي والقبلي للسودان بالصحراء الكبرى الممتدة من البحر الاحمر وحتى الأطلسي والتي بقطنها قبائل البربر، والبربر المستعربة، والأثيوبيين (التشاديين والحاميين)، والزنوج (الموسوعة العربية 2019)، والسكان ذوي الأصول العربية. وتعتبر السلالة E أقوى السلالات الأفريقية وأوسعها انتشارا في أفريقيا وتوجد أعلى نسبة منها وسط الأمازيغ وسكان وادي النيل القدماء وسكان شمال وشرق أفريقيا، وقد أثرت على سلالات حوض البحر المتوسط والشرق الأوسط. (احمد، 2014). ويسعى هذا المقال لتوضيح دور العوامل الجغرافية ذات الصلة بالنواحي البيئية والتنموية والإدارية والسكانية في نشوء واستمرار الصراع القبلي في السودان.

الموارد الطبيعية للسودان:

قاعدة النشاط الاقتصادي والتداخل السكاني:

يمتد السودان بين دائرتي العرض (8° 45′ – 23° 8′ N) شمالاً وخطي الطول (21° 49 – 34° 23′) شرقاً، وبذلك يغطي مساحة تقدر بحوالي 1,800,000كلم مربع[9]، ويأتي في الترتيب الثاني في أفريقيا والثالث في العالم العربي من حيث المساحة. ويبلغ طول حدوده البرية 6,780 كيلومتراً ويجاوره مصر وليبيا وتشاد وأفريقيا السطى وجنوب السودان وإثيوبيا وأريتريا، وله حدود بحريّة على ساحل البحر الأحمر الغربي يبلغ طولها 750 كيلومتر **(الشكل 1)**. أضفى الامتداد العروضي الكبير والمساحة الهائلة وحدوده البحرية أهمية على موقعه الجغرافي ووضعه الجيوبوليتكي.

الشكل 1: موقع السودان الجغرافي

المصدر: الرديسي،سمير محمد على. 2012. الأيديولوجيا السياسية وتكوين خارطة السودان الجغرافية. مجلة الدراسات السودانية 18: 39-71

يغلب الإستواء على سطح السودان، إذ نجد بالمرجعية لمستوى سطح البحر أن 45% من مساحته يتراوح ارتفاعها بين 300-500 متراً ، وحوالي 50 % منها يقل ارتفاعها عن 1200 متراً[10]، و 2 % منها يقل ارتفاعها عن 300 متر، وتعتبر منطقة جبل مرّة التي يصل ارتفاعها إلى حوالي 3089 متراً أكثر المناطق ارتفاعاً، وتشغل جبال البحر الأحمر 2.7% من مساحته. ونتج عن امتداده في ثلاثة عشر دائرة عرضية أن تشكل المناطق الصحراوية 30% من مساحته، والمناطق شبه الصحراوية 20 % منها، واللذان يقعان شمال خط عرض 16° شمالاً، ومنطقة السافنا التي تشكل حوالى 38 % من مساحته وتمتد من خط عرض 10° إلى خط عرض 16° شمالاً. كما نتج أيضاً تنوع أقاليمه المناخية من السافنا في الجنوب إلى الصحراء الجافة في الشمال مع مناخ بحري على ساحل البحر الأحمر، حيث تختلف في بعض خصائصها المناخية. يوفر الإشعاع الشمسي الذي يتراوح متوسطه السنوي اليومي من 3.05 – 7.62 $kW\,h\,m^{-2}/day$ كيلوات مورداً طبيعياً لانتاج الطاقة الشمسية. كما توفر سرعة الرياح التي يتراوح معدلها السنوي بين 1.53 – 5.07 m^{-1}، ومعدل أعلى سرعة لها بين 1.35 و 49.5 $W\,m^{-2}$[11]، فرصة لإدخال بعض التطبيقات الفنيّة في المناطق الريفية البعيدة[12].

توجد ثلاثة مجموعات من الصخور الأساسية في السودان تتوزع بنسب متفاوتة من مجمل مساحة القطر، وتشمل صخور الأساس (48 %)، والصخور الرسوبية (47 %)، والترسبات الحديثة (3%)[13]، بجانب سلسلة ارسابات أم روابة التي تغطي منطقة واسعة من وسط وشمال السودان، وتتكون من الطين والرمال القارية غير المتماسكة والطين الرملي. وتحتوي هذه التكوينات الجيولوجية على المعادن الفلزية واللافلزية مثل ارسابات خام الحديد، والكيانايت، والنيكل، والتلك، والتنجستن، والزنك، والذهب والكروم والمنجنيز والملح والميكا، إنتاج الأسمنت من صخور الحجر الجيري منذ 1949م. كما وفرت هذه الصخور إمكانية استخراج البترول منذ 1980م جنوب شرق أبو جابرة بمعدل تدفق يبلغ 11 الف برميل/اليوم[14]. وتشير بعض التقديرات إلى امتلاك السودان قبل عام 2011م ما يعادل 100x108 bbI-80x108 من الموارد الهايردوكربونية[15]. كما توفر التكوينات الصخرية المياه الجوفية **(الشكل 2)** ذات الإنتاجية العالية ومعدلات التخزين المرتفعة والخصائص المرغوبة للشرب والري، ومثال ذلك الجزء الشمالي من حوض الخرطوم الجوفي في وسط السودان[16]. كما تعتبر الصخور مصدراً لأنواع مختلفة من التربة في السودان **(الشكل 3)**. هناك التربة الرملية في الإقليمين الصحراوي وشبه الصحراوي في شمال وغرب السودان،

وتتميز بأنها تربة هشة وقليلة الخصوبة تستغل في زراعة الكثير من المحاصيل النقدية، ومراعي هامة للماشية والأبل. وتوجد التربة الطينية، التي تصنف على أنها فيرتيسول في ثلاثة من النظم العالمية لتصنيف التربة[17]، في وسط وشرق السودان وتمتد من غرب كسلا عبر منطقة الجزيرة ثم جنوب كردفان، وهي المناطق الزراعية الرئيسية إنتاج الذرة والقطن والزراعة الآلية، ومصدر رئيسي للمنتجات الغابية وخاصة الصمغ العربي. وتضم التربة الواقعة بين النيلين الأبيض والأزرق مجموعتين من الترب. هناك التربة النهرية وتضم طمي النيل الأبيض والسلت والطين السلتي للنيل الأزرق، والترب المتنوعة التي تتكون من الرمال والسلت مع خليط من المواد الناعمة، والتربة الطميّة التي توجد في العروض الدنيا للنيل الأبيض وعلى امتداد النيل الأزرق ونهر النيل حتى بحيرة السد العالي ودلتا القاش ودلتا خور بركة[18]. وهناك مجموعة الطين الداكن الموجودة فوق مستوى الفيضان الحالي للأنهر بين النيلين الأبيض والأزرق[19].

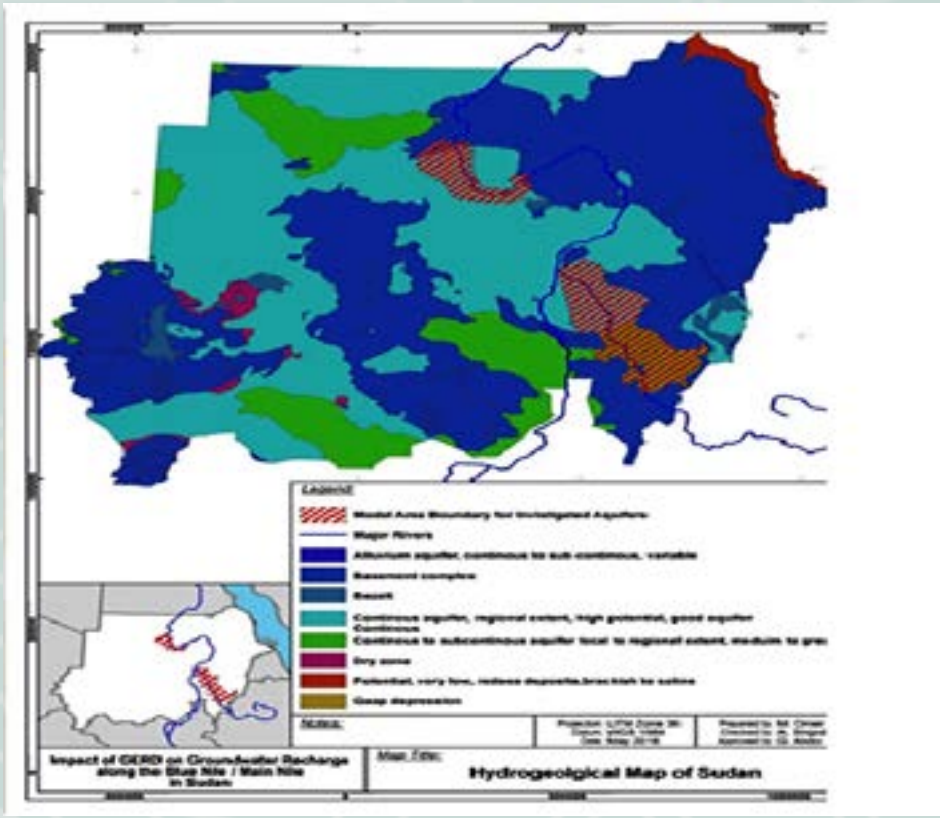

شكل 2: الخريطة الهيدرولوجية للسودان

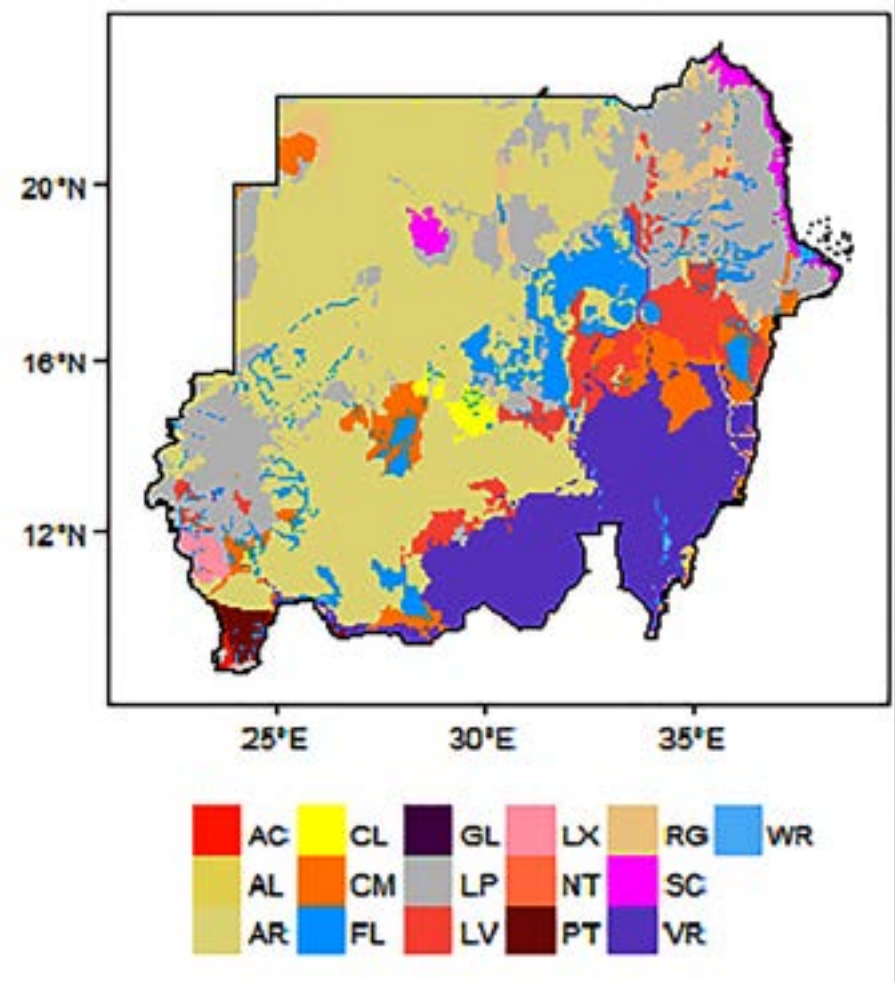

الشكل 3 : التصنيف الدقيق للتربة في السودان

توفر الأمطار موارد طبيعياً رئيسياً مهماً، إذ تساهم بحوالي 400 بليون متر مكعب سنوياً من إجمالي المياه في السودان. تتميز بالتناقص في كمياتها السنوية من 700 ملم في الحدود الجنوبية إلى أقل من 20 ملم في الشمال **(الشكل 4)**. وقد يصل الاختلاف في كمية الأمطار إلى حوالي 50 % في النصف الشمالي من السودان وإلى 30% في الجزء الأوسط منه، وتتميز بقصر فترة هطولها وتذبذبها وعدم انتظام بداية الفصل المطير[20]. وتعتمد عليها الزراعة التقليدية في أماكن كثيرة في غرب ووسط السودان والزراعة الواسعة في السهل الطيني في القضارف. بجانب ذلك توفر مياه الأمطار مصدراً لمياه الشرب في كثير من أنحاء السودان،

وتعمل على تجديد المراعي الطبيعية والغابات،وتغذي الخزانات الجوفية بالمياه. ويتبع توزيعات المطر سبعة نطاقات نباتية طبيعية، وذلك بدءاً من صفر ملم في الشمال إلى 1500 ملم في الحنوب، وهي غنية بالمجموعات الطبيعية التي تزيد عن 100 نوع من الأشجار التي تختلف اختلافات كبيرة بينها وفي مستوى النوع الواحد نفسه، بسبب الاختلاف في كميات المطر ونوع التربة. وقد مكّن توزيعها الجغرافي من تمييز نطاقات جينية – ايكولوجية فرعية sub-genecological zones لبذور الأشجار تستخدم لجمع بذورها[21]. كما توفر الموارد الجينية للنباتات المحلية، التي تشمل العديد من أنواع النباتات البرية، مصدراً للطعام أوقات المجاعات في بعض المناطق. كما توفر النباتات الطبيعية مصادر وافرة من طاقة الكتلة الحيوية[22].

الشكل 3: معدلات الأمطار فوق السودان (خطوط تساوي المطر)

يمتد نظام النيل فوق سهل السودان الشاسع من الجنوب إلى الشمال، ويشق سهله الطيني الأوسط بانحدار عام من الجنوب الشرقي إلى الشمال الغربي. يتكون من النيل الأبيض و النيل الأزرق وروافدهما ونهر عطبرة والنيل الرئيسي وكثير من الأودية الموسمية (**الشكل 4**). يساهم بحوالي 93 بليون م^3 من المياه سنوياً، يخصص 20 بليون م^3 منها للسودان. وقد ساهم النيل الأزرق في هذه الميزانية المائية خلال الفترة من 1965- 2005، بحوالي 44,36 مليار م^3 سنوياً، بينما ساهم نهر الرهد بحوالي 1,25 مليار م^3، ونهر الدندر بحوالي 3 مليار م^3. أما النيل الأبيض فقد ساهم بحوالي 26 مليار م^3 خلال الفترة 1943-1992[23]، ونهر عطبرة بحوالي 12 مليار م^3 خلال نفس الفترة. وتساهم الأودية الموسمية بحوالي 6 بليون م^3 من المياه سنوياً، والمياه الجوفية غير المتجددة

بحوالي 4 بليون م^3. ومن جميع هذه المصادر إضافة لمياه الأمطار، تبلغ كمية المياه المتاحة للسودان سنوياً حوالي 30 بليون م^3، يستغل أقل من 50% منها في الوقت الحالي، ويصل نصيب الفرد السنوي منها لأقل من 1000 م^3 (<1000 m)[24]. ورغم ذلك تعتبر المياه محدودة بالنسبة للسودان رغم وفرة واتاحية الأراضي للريّ بسبب موقعه الجغرافي أعلى النهر بالنسبة لمصر وأدنى النهر بالنسبة لاثيوبيا والبحيرات الاستوائية[25].

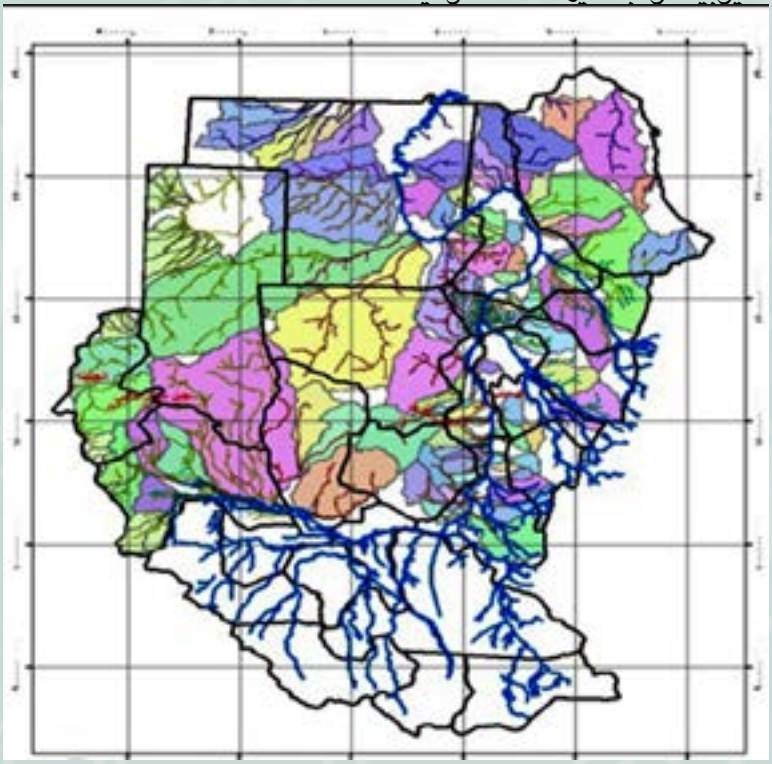

الشكل 4: نظام النيل والأودية في السودان

المصدر: وحدة تنفيذ السدود، 2019

أنشأ السودان عدداً من السدود على شبكة الأنهار والأودية **(الشكل)** للتحكم في مياه الري للمشاريع الزراعية ولإنتاج الكهرباء وصيد الأسماك. فخزان سنار تبلغ سعته التخزينية 7.4 مليار م^3 وتعتمد 60 % من الزراعة في السودان عليه لري مشروع الجزيرة وامتداد المناقل وبه مخرج قناتين لري اثنين مليون فدان مقترحة في سهلي كنانة و الرهد، كما ينتج 1800 ميغاوات من الكهرباء وحوالي 1000 طن من الأسماك سنوياً. ويساهم خزان مروي الذي تبلغ سعته التخزينية 12.5 كلم^3 حوالي بحوالي 20% من تدفق مياه

النيل وينتج 125 ميغاوات من الكهرباء و2000 طن من الأسماك سنوياً. أما خزان الروصيرص فتصل سعته التخزينية إلى 7.4 مليار م^3، وخزان خشم القربة سعته التخزينية 7.4 مليار م^3. أما خزان ستيت فيتكون من خزان روميلا على أعالي نهر عطبرة و خزان بردانا على نهر ستيت ويصل حجم بحيرته إلى 2.7 بليون م^3 ، وينتج حوالي 135 ميغاوات من الكهرباء. وهناك عدد من السدود المقترحة مثل الشريك عند الشلال الخامس، و كجبار عند الشلال الثالث ودال عند الشلال الثاني.

الشكل 5: السدود النهرية في السودان المصدر:

وفّر سطح السودان المستوي، وتكويناته الصخرية، وامتداده العروضي الواسع امكانيات هائلة للاستثمار الزراعي والنشاط الرعوي. قام النشاط الزراعي في السودان على هذه الموارد ليستوعب حوالي 75% من مجمل السكان[26] الذين يتركزون أكثر في السهل الطيني في الجزيرة والشريط الضيق على النيل حيث تصل الكثافة السكانية الى 87 شخص للكيلومتر مقارنة بمتوسط كثافة عامة تبلغ 4 أشخاص للكيلومتر المربع[27]. وبين نقيضي الجفاف في الشمال، باستثناء

وادي النيل، والرطوبة والبلل في الأطراف الجنوبية منه توجد امتدادات ساشعة من الأراضي غير ماهولة بالسكان. ويعزى هذا لطبيعة النظام النهري والأحوال المناخية. وتقدر الأرضي القابلة للزراعة في السودان بحوالي 200 مليون فدان (84 مليون هكتار)، يزرع منها 40 مليون فدان تعادل 20% منها فقط. وتنقسم الزراعة إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي المطرية الآلية وتغطي مساحة قدرها 7مليون هكتار[28]، والمطرية التقليدية وتغطي مساحة قدرها 29 مليون فدان، والزراعة المروية الحديثة. تقترب المساحة المروية من 11 مليون فدان تمثل 60 % من الأراضي المزروعة وتوظف 65 % من السكان العاملين في الانتاج الزراعي[29]. وتمارس الزراعة المروية الحديثة في مشاريع الجزيرة و المناقل التي تُروى من خزان سنار ومشاريع الرهد و حلفا و النيلين الأبيض و الأزرق. وتستهلك حوالي 16.8 مليون م^3 تمثل حوالي 93 % من حصة السودان من مياه النيل حسب إتفاقية 1959. وتساوي المساحة المروية من النيل الأزرق 2.848 مليون فدان تستهلك 9.265 مليون م^3 من الماء، وتساوي المساحة المروية من النيل الرئيسي 2.8 مليون فدان تستهلك 1.22 مليون متر مكعب[30] ومن هذه المساحة هناك 0.98 مليون فدان تروى من الطلمبات و حوالي 2.1 مليون فدان تروى من خزان سنار أما البقية فتروى من الري الفيضي في الشمالية و دلتا طوكر و القاش. وتقدر مجمل المساحة التي ربما تتأثر بإنشاء سد النهضة بحوالي مليون فدان مع إحتمال عدم وجود إمكانية للتمدد في المستقبل.

تمثل الزراعة القطاع الأهم في إقتصاد السودان إذ تساهم ب 40% من الدخل القومي، وتعتمد على المنتجات الغذائية والنقدية التى تعول حوالى 80 % من السكان. ويعمل في قطاع الزراعة 64.4% من القوى العاملة، 79.2% من النساء و53.3% من الذكور [31] ، ويتوزع العاملون فيه بمقادير متشابهة فى جميع أقاليم السودان ما عدا ولاية الخرطوم.. كما أنّ حوالى 97% من الصادرات السودانية تبنى على السلع الأولية منخفضة القيمة وعلى المنتجات الغذائية المصنعة[32]. وقد أثبتت الصفات الجنينية لبعض المنتجات الزراعية، وخاصة الأنواع البرية منها مثل البطيخ والعجور والتبش والحميض، خصائص متميزة morphoagronomic traits، وقدرة عالية في مقاومة الأمراض والحشرات والفطريات والأمراض الفيروسية[33]. ويواجه القطاع الزراعي، وخاصة التقليدي، مشاكل كثيرة ترتبط بسياسات الدولة وتذبذب كميات المطر[34].

تستفيد الثروة الحيوانية من المراعي الطبيعية التي يوجد معظمها في كردفان ودار فور، وتحتل مساحة 110 مليون هكتار. وتقدر الثروة الحيوانية بحوالي 134 مليون رأس منها 3 ملايين جمال، و40 مليون أبقار،و 49 مليون

ضـأن، و42 مليـون ماعـز. ويربـى 90 % مـن الثـروة الحيوانيـة في السـودان في النظـام الرعـوي التقليـدي الـذي يعتمـد عـلى المراعـي الطبيعيـة التـي توفـر 86 % مـن الإطعـام للقطعـان ، وتوفـر المركـزات 4 %، بينمـا توفـر الأعـلاف المرويـة وبقايـا المحاصيـل والمنتجـات الزراعيـة الجانبيـة 10 %. وينتـج السـودان سـنويّاً 18.6 مليون طـن مـن متبقـي المحاصيـل وأقـل مـن 126 الـف هكتـار مـن الأعـلاف المزروعـة [35].

التكوينات القبليّة في السودان:

يبلـغ عـدد القبائـل في السـودان نحـو 570 قبيلـةً تنقسـم الى 57 فئـة إثنيـة على أسـاس الخصائـص الاثنوجرافيـة والثقافيـة واللغويـة[36] تسـكن في تخـوم وأقاليـم ثقافيـة وجغرافيـة تمـارس فيهـا عـادات وتقاليـد ثقافيـة ودينيـة متعـددة ترتبـط بالإسـلام، والمعتقـدات الأفريقيـة القديمـة، والمسـيحية. وقـد نتجـت هـذه القبائـل من تمـازج الحاميـين والسـاميين والنيليـين والبانتـو (احمـد، 2014) والقبائـل العربيـة، بجانـب النوبيـين ذوي الأصـول الكوشـية أو الفرعونيـة القديمـة. وتتحـدث أكثـر مـن 400 لغـة ولهجـة منـذ أن أتخـذ السـودان شـكل الدولـة الموحـدة في فـترة الإسـتعمار البريطانـي[37].

يظهـر التمـازج بـين القبائـل السـودانية في الخريطـة الجينيـة للسـودانيين التـي تتميـز بعنـصري القـدم والتواصـل المسـتمرين. فقـد ثبـت أن 90% مـن النسـاء السـودانيات يحملـن جينـات متصلـة دون انقطـاع منـذ مائـة الـف عـام[38]. يظهـر الأقبـاط يظهـرون أصـلا مشـتركا مـع سـكان شـمال أفريقيـا والـشرق الأوسـط، وتتقاسـم المجموعـة الجنوبيـة الغربيـة التـي تضـم الدارفويـون والنوبـة وبعـض القبائـل النيليـة صفـات جينيـة مـع سـكان جنـوب الصحـراء الكـبرى. وتظهـر المجموعـة الشـمالية التـي تضـم البجـا والاثيوبيـون والعـرب والنوبيـون المكونـات الجينيـة لسـكان شـمال أفريقيـا والمجموعـة الجنوبيـة الغربيـة) مـع غلبـة مكـون سـكان شـمال أفريقيـا الـذي يكـون حـوالي70 %. ويظهـر الفولانـي أصـولاً سـودانية (< 45 %) مقارنـة بسـكان شـمال أفريقيـا (< 40 %) أو سـكان جنـوب الصحـراء (< 15 %) حيـث تظهـر قيمـة المكـون «K» الخـاص بهـا بالقيمـة K=5 [39]. وتعتـبر قبائـل النوبـة في الأصـل ذات أصـول زنجيـة قديمـة، اختلـط بعضهـم مـع الحوازمـة الذيّـن ينحـدرون مـن أصـول عربيـة، نتـج عنـه سريـان الجينـات مـن النوبـة الى الحوازمـة[40]. ويـرى ماكمايـكل أن تحـركات الشـعوب التـي أتـت مـن جنـوب دارفـور وكردفـان في القـرون الميلاديـة الأولى، والتـي عرفـت في المصـادر اليونانيـة باسـم النوبـة واجتاحـت أراضي مملكـة مـروي في مناطـق الجزيـرة والبطانـة وعـلى طـول النيـل شـمالي الخرطـوم، هـي نفـس سـلالة سـكان الجزيـرة في القـرن الثانـي

قبل الميلاد، وهم نفس سلالة الشعب الأسود الذي هزمه سيزستريس الثالث في الربع الأخير من القرن التاسع عشر قبل الميلاد في منطقة وادي حلفا (السودان الحقيقي كوش، 2015).

ترجع الهجرات العربية إلى أفريقيا إلى قبل مجيء الإسلام، أتت دفعاتٍ متعددةً من الشرق وسكنت ساحل البحر الأحمر، ومن الشمال عن طريق وادي النيل، ومن الغرب أو ما يعرف بالطريق الليبي. وبعد مجيء الإسلام هاجر كثير من المسلمين الى الحبشة. ومنذ النصف الثاني من القرن الأول الهجري هاجروا عن طريق الشمال الساحلي ومنخفض بينويه الممتد من وادي نهر لوقون حتى بحيرة تشاد، وطريق جنوب شرق أفريقيا بين البحيرات[41]. ترتب على الهجرات العربية قيام الممالك الإسلامية وازدهار التجارة وظهور المدن والمراكز التجارية، وانتشار اللغة وما يتصل بها من العادات والتقاليد[42]. وقد نتج عن ذلك تميّز السودان بأكثر المجتمعات المتباينة heterogeneous في العالم[43].

يسكن ولايات دارفور في الوقت الحالي كثير من القبائل ينحدر أغلبهم من سلالات السكان القديمة التي سكنت الصحراء أو هاجرت إليها في قرون تالية. فولاية غرب دارفور يسكنها حوالي ثلاث وخمسون قبيلة منهم المساليت والفور والقمر والتاما والمهادي العطرية والارتقا (الشكل 6). ويسكن ولاية جنوب دارفور اكثر من ثلاث وثمانون قبيلة أهمها الصعدة والبرقو واليقو والأمبررو والرزيقات والهبانية والبني هلبة والسلامات والمعاليا والتعايشة (الشكل 6). كما يسكن ولاية شمال دارفور البرتي والفور والزغاوة والرزيقات والتنجر والميمار والميدوب والزيادية والداجو (أسامة 2019). يظهر وجود القبائل التي من المرجح أن أصولها ترجع إلى سكان الصحراء القديمة أو هاجروا من وادي النيل إلى هذه المناطق في شمال ولاية دارفور أكثر من أي جزء آخر منها، مثل الميدوب والزغاوة (الشكل 6). وتسكن من قومية الميدوب في ولاية شمال دارفور التي تقع بين خطي طول 24-27 شرق وخطي عرض 12-20 شمال وبذلك تقع موازية عروضياً لوسط السودان النيلي ومتاخمة للحدود السودانية الليبية. وبالنسبة للأصل العرقي للميدوب فهناك من يرى أنهم أحفاد ترهاقا (ويكيبيدا 2019)، وأنهم ينتمون الى الأصل النوبي ويتكلمون لغة أشبه بلغة النوبيين النيليين (محمد بن عمر التلمساني، بدون تاريخ). أما قبيلة الزغاوة فتوجد في وادي هور، وتمتد منطقتهم بين تشاد والسودان من شمال

مدينة كتم الى شرق تشاد ومدينة الكفرة في ليبيا. ويرجع البعض أصولهم إلى البرابرة الحاميون «أمازيغ» وهم الشعب الليبي القديم. وقد اتصلوا عن طريق البحر الأبيض المتوسط بالحضارات الفينيقية والمصرية والنوبية القديمة (تاولت 2019). ويطلق الزغاوة كلمة (بِري) على أنفسهم،ويقسمون البِري الى ثلاثة أقسام كبيرة هي الويقي والتوباء والوباراء (المعرفة 2019). ولم يتبقى من الزغاوة القدماء إلا «الحداحيد» الذين يعيشون حياة عزلة وسط الزغاوة ويتحدثون لغة لا يفهمها غيرهم.

تكوّن قبائل النوبة أحد أهم السلاسلات القديمة في ولاية جنوب كردفان وحتى منطقة أبيي (الشكل 6). كما يوجد قليل من البرقو والزغاوة والميدوب والبرقد. يعرف سكان الخوي باسم الحويون في اللغة النوبية القديمة وتضم الخوي المنطقة الصحراوية الواقعة شرق بلاد النوبة وغربها الى كردفان ودارفور. وتنقسم قبائل النوبة إلى مجموعات إثنية حسب اللغة هي الكواليب والنيمانج وتلودي والمساكين ولفوفا وتقلي وكادقلي وتيمن وكتلا والاجانجي والداجو والدواليب. ووسط مجموعة الاجانج توجد قبيلة كرورو وكدرو وكاركو وفندا والكدر(جعفر شاش 2005). ويطلق النوبة النيمانج على أنفسهم اسم «الأماويون» نسبة الى الأما حيث كانوا يعيشون في منطقة أمادا جنوب الشلال الأول ناحية اسوان والتي تعرف بالاسم نفسه. كما نجد أن قبائل الغلفان والكدرو والتيما والجبال الستة بجبال النوبة الشمالية لها صلات لغوية بالحلفاويين في شمال السودان، كما يتفق قبائل نوبة كاشا بالقرب من أبو زبد مع الدناقلة شمال السودان (حسن 2012). وفي الوقت الحالي يسكن ولاية شمال وجنوب كردفان قبائل أصولها عربية منها الحوازمة وأولاد حميد والمسيرية وكنانة وبني فضل والكبابيش. ومن المرجح أنهم قد سلكوا أودية الصحراء القديمة في الوصول إلى هذه المناطق خاصة وأنها قبائل رعوية تتحرك حيث ما توفر المرعي والماء (الرديسي، 2019).

الشكل 6: التوزيع الجغرافي لقبائل السودان

المصدر: عون الشريف قاسم. موسوعة القبائلوالانساب في السودان

ويعتبر العرب والزنوج الموجودون في بعض القرى في كردفان ودارفور هم أقل ديمومة مقارنة بأولئك الموجودين في قرى النيلية في محافظة الشمالية. وتتكون العديد من الوحدات الإدارية والعموديات والمشايخ من خليط من المستقرين والبدو. وتعتبر درجة الاختلاف الاجتماعي أكثر بياناً في المحافظات الجنوبية الثلاثة مقارنة بالمحافظات الشمالية الستة بدليل وجود العدد الكبير من اللغات والقبائل. ويمكن تفسير هذا الاختلاف إلى سيادة الاقتصاد الإكتفائي

هناك حيث يعيش 27% من السكان في القرى أو في الأكواخ المتناثرة في الغابات، وفي جنوب السودان توجد بداوة ولكنها من نوع يختلف عن ما هو موجود في شمال السودان[44].

أشكال الصراع القبلي وأسبابه الجغرافية:

لعبت مواضيع ملكية الأرض دوراً في خلق الفقر وفي قيادة وديمومة الصراع القبلي المستمر[45]، إذ تعتبر الأراضي في المجتمعات البدوية ذات قيمة عالية تتعدى كونها وسيلة لكسب العيش إلى اعتبارها مصدراً للثروة والهوية ودرجة السلم الاجتماعي. فقد أدى نزع الأرض من المجتعات التقليدية في منطقة القضارف ومنحها للمستثمرين الخارجيين، دون وضع اعتبار للحق التاريخي لهذه المجتمعات المحلية وضرورات معيشتهم، للمساهمة في ديمومة الصراع القبلي نتيجة لما ترتب عليه من صعوبة الوصول للمراعي ومصادر المياه [46]. كما نتج عن جذب بالإقليم الشرقي للسودان لأعداد كبيرة من البدو اللاجئون من اريتريا زمن الحرب وإعادة استقرارهم إلى حدوث صراع كثيف حول حقوق الأرض على امتداد الحدود الإثيوبية-السودانية، ترتب عليه تهديد البداوة وفناء القطعان[47]. كما أن الصراع في جنوب دارفور هو صراع إيكولوجي في الأصل، يعتمد على المنافسة على الموارد الطبيعية، والتي تشمل الموارد الجينية للنبات. وقد نتج عن التوارن اللدن بين طريقتي معيشة المزارعين والبدو، عبر الاستخدام الجيد للمياه وموارد النبات الجينية، لحفظ التوازن الإيكولوجي للإقليم[48].

لعبت مواضيع ملكية الأرض دوراً في خلق الفقر وفي قيادة وديمومة الصراع وخلق تعقيدات ليس فقط في ديناميكية الصراع المحلي كمجرد مظهر للإنقسامات cleavage السياسية الكبيرة ولكن في طبيعته المدفوعة بأجندة من أعلى لأسفل ومن أسفل لأعلى[49]. ويرجع تسييس politicalization ملكية الأرض في السودان إلى تقسيم السودان في عام 1923م إلى مواطن للقبائل tribal home-lands أو ديار يمكن رؤيتها بوضوح في الخرائط لتدير العلاقة بين الهوية القبلية والجغرافيا، والتي استمرت حتى اليوم. يوجد داخل كل دار عدداً من الحواكير، وهي الأراضي التابعة لأسرة أو مجموعة عرقية أو فخذ clan من القبيلة أو مجموعة قبلية. وقد سمحت العلاقة القوية بين القبيلة وموطنها واقتصار القيادة على القادة الأصليين التقليديين، للقبائل الرئيسية باستخدام الموارد الطبيعية الموجودة والسيطرة عليها في دارها وأن تنكر على القبائل الصغيرة أي إدعاء للحقوق أو الملكية التي تسمح لها بممارسة القوة السياسية أو الإدارية[50]. وقد دعم الإداريون إبان فترة الاستعمار هذه السياسة عن طريق «نظار

القبائل» بتخويلهم السلطات المالية والإدارية والقانونية مع توقع الحفاظ على القانون والنظام ووحدة وتكامل الجوانب الديموغرافية والحدودية للدار المعنية. وقد وفر هذا آلية هرمية-بنيوية واضحة لحدوث الصدامات والخلاف على الأراضي، كما لم يوقف محاولة بعض المجموعات من الإدعاء على الحواكير بالقوة. وقد تعقّد الوضع أكثر عند صدور قانون الأراضي غير المسجلة لعام 1970م والذي تسبب في تسييس الصراع على الأرض إذ ثبت أنه أكثر قهراً من قوانين الاستعمار. فقد مكّن الدولة من استخدام القوة للحفاظ على «أراضيها»، وتشجع تراكم الأرض في أيدي قلة من المستثمرين الأثرياء المحليين والأجانب، مما أدى لتغريب البدو-الزراعيين عن أراضي أوطانهم التقليدية بانكاره أي شرعية رسمية أو وضعية- عدلية على حقوق الملكيات التقليدية، وإلغاء كل الحقوق والمداخيل ذات الصلة بالمياه والأرض والرعي للبدو[51].

اتخذ الصراع على الموارد الطبيعية في السودان شكلاً تقليدياً تمثل في المنافسة بين المزارعين والرعاة «البدو» حول موارد المياه والأرض، والذي يحدث عادة عند مستوي المجتمعات المحلية، وتزداد وتيرته بسبب سياسات الدولة[52]، ولكنه إزداد حدّة مع التدهور البيئي، وبالتحديد الندرة البيئية (التمييز البيئي) للموارد القابلة للتجديد مثل أراضي المحاصيل الزراعية والمياه العذبة والموارد البحرية والغابات. وازداد الصراع أكثر نتيجة لتدخل العوامل الاقتصادية، والاجتماعية، والتاريخية[53]، خاصة وأن السودان يعتبر أكثر الدول الأفريقية هشاشة للتغير المناخي نتيجة لعوامل الفقر المتوطن، وتدهور النظم البيئية، والكوارث المركبة، ومحدودة رأس المال والأسواق وضعف البنية التحتية والتقنية[54]. فقد حدثت تذبذبات للتساقط فوق حوض النيل، فقد هاجرت نطاقات التساقط عروضيا فوق النيل الأوسط بحوالي 600 كلم خلال ال 20,000 سنة الماضية. وخلال القرن العشرين حديث التغيرات العقدية decadal للتاسقط[55]. وتشير بعض الدراسات أن حوالي 120 مليون هكتار من الأراضي، متضمنة 64 مليون هكتار من التربة، قد تدهورت بدرجات مختلفة في السودان. وتعتبر النطاقات الجافة وشبه الجافة الأكثر تدهوراً حيث يعيش 70 % من سكان السودان[56]. وفي العادة توجد ثلاثة أنواع من حركة السكان في غرب السودان على أساس الاستمرارية والتغير. هناك حركات حدثت في الماضي وانتهت الآن، وحركات استمرت من الماضي إلى الحاضر مثل الهجرات الموسمية للبدو، وحركات تطورت في السنوات الحاضرة وخاصة خلال القرن الحالي[57]. وفي الإقليم الأوسط من شمال كردفان أدى الاستخدام غير المرشد للموارد الطبيعية للأنشطة الزراعية والرعوية «البدوية» لتحطيمها، وتسبب في التصحر

وما ترتب عليه من استبعاد الأراضي من الانتاج في وقت زاد فيه الطلب عليها من قبل السكان المتزايدين. كما شمل الضرر البيئي أيضا العجز في كميات المياه مع تغير نمط الأمطار الموسمي، وزيادة نمط الرعي الجماعي الذي قاد للرعي الجائر، وزيادة الاحتطاب حيث كان النساء هنّ الاكثر تضررا[58]. وفي منطقة القضارف ساهم قيام مشاريع الزراعة الآلية في التدهور البيئي وضياع الأراضي بسبب تحول الغابات إلى أراضي زراعية مصحوباً بالقطع الجائر، إضافة للسياسات القطاعية المتناقضة والمؤثرة على الملكية[59]. وبالمثل ساهمت الصناعات الصغيرة في المناطق الجافة وشبه الجافة في احداث أثر بيئي نتيجة لدورها الاجتماعي-الاقتصادي[60]. لقد أدى تدني انتاجية الأنشطة ذات الصلة بالبداوة في السنوات القليلة الأخيرة على إجبار رجال البشاريين والأمرار / الاتمان للبحث عن العمل بالأجر في أماكن أخرى، وخاصة كعمال شحن وتفريغ في بورتسودان. وقد تزايد هذا بصورة منذرة بالخطر في السنوات الأخيرة رغم أن منهم من جذبه هذا النوع من العمل منذ انشاء ميناء بورتسودان في عام 1902م. وتسبب هذا في إعاقة قدرة أنسال البجة lineages على مواكبة الأزمات على المدى الطويل[61].

يشير البعض للتقسيمات القبلية أو العرقية-السياسية ethno- political بأنها المسؤولة عن نشوء الصراعات القبلية المحدودة، إلا أن ندرة وضعف قواعد الموارد الطبيعية واقترانه مع أزمة الحوكمة هي أيضاً عوامل مؤثرة. ويتضح ذلك جليّاً في بعض المناطق التقليدية في السودان، مثل إقليم كردفان، حيث أدت الطريقة القاهرة volatile التي اتبعتها الدولة في تنزيل جهودها devolu- tion في حوكمة الموارد الطبيعية لتقليل قيمة هذه الحوكمة على هذه الموارد. ففي الماضي كان يتم إدارة الصراع بين الرعاة والمزارعين بنجاح نسبي عبر الأعراف والتقاليد المرتبطة بملكية الأرض، ولكن اختلفت الأوضاع اليوم نتيجة لكبر القطعان وقلة الكلأ والماء ووجود السلاح وسط الرعاة. كما أن سياسات الوكلاء المفوضين patron-client ، وضعف إدارة الموارد وسياسات التنمية ومؤسسات الدولة التي تفرض من أعلى-لأسفل قد شجعت الاستقطاب العرقي والتقسيم الاجتماعي[62]. وفي الحقيقة تنبع مشاكل السودان الريفية جزئياً من الأزمة الاقتصادية العالمية والتدهور البيئي والمشاكل القومية الأخرى، ولكنها من حيث المبدأ تعتبر مسألة علاقات بشرية بين الإدارة والعمل،وبين الحكومة والشعب نتيجة سيطرة برامج التنمية المفروضة من أعلى لأسفل، إذ لم تمنح المساهمين في مشاريع التنمية الريفية فرصة كافية لرؤاهم وتطلعاتهم ولكيفية تكاملها في هذه البرامج[63].

تتشكل أزمة الهوية القومية في قلب الصراع القبلي حيث يعتبر الذين يتولون السلطة والحكم أنفسهم عرباً ومسلمون ينتمون للشرق الأوسط وليس لأفريقيا السوداء رغم أنهم في الأساس عرب-أفارقة. فملامحهم الفيزيائية تشبه المجموعات الأفريقية في بالإقليم، وحتى ثقافاتهم خليط من ثقافة العرب والإسلام والنظم والثقافات المحلية[64]. وقد أظهر الصراع في دارفور أن الحرب الأهلية في السودان لم تكن كليا صراعاً بين الشمال والجنوب ، أو بين مسلم ومسيحي بل هو صراع على مستوى القطر يشمل حتى المجموعات المسلمة. فالمجموعتين الرئيسيتين المضادتين للحكومة هما حركة العدل والمساورة وحركة/ جيش التحرير السودانية، وهم مسلمون يعتقدون بأن الجنجويد ينحدرون من أصول تشادية ويعتمدون على النهب plunder and pillage والسلب لتوفير الأموال ويتلقون دعما مبطنا من الحكومة في الخرطوم[65].

ترجع المدارس التقليدية في تحليل الصراع بين شمال وجنوب السودان إلى الأسباب العرقية والقبلية والثقافية والدينية مع التركيز أكثر على العرقية[66]. فقد كانت الحرب الأهلية الأولى بين شمال وجنوب السودان، 1955-1972، نتيجة لتراكم قضايا عرقية ودينية وسياسية واقتصادية واجهت السودان منذ مجيء الحكم التركي-المصري في عام 1821م، وشمل قوى خارجية لها مصالح في السودان[67]. فقد ارتكزت سياسة الاستعمار نحو جنوب السودان على اضعاف الوجود الشمالي في الجنوب وإضعاف اللغة العربية سواء عن طريق إحلال اللغة الإنجليزية مكان اللغة العربية أو من خلال التشجيع على انتشار اللهجات المحلية وتحويلها إلى لغات مكتوبة[68]. كما اتخذت السياسة الغوية مكاناً معتبراً في المشروع الاستعماري لخلق الوحدات «العرقية» و«القبلية» و«المناطق المقفولة» self-contained في السودان. ووسط قبائل النوبة عملت هذه السياسة على بناء هوية عرقية قبلية مزيفة لهم باستخدام أداتي اللغة والتعليم[69]. وعملت السياسات اللغوية لما بعد الاستعمار والقائمة على الأطر اللغوية-التعليمية التقليدية، والاجتماعية-اللغوية، بفرض الايدولوجيات القومية في أوضاع اجتماعية مثقلة بالتوترات والتناقضات[70]. وقد بقيت سياسة إعادة إنتاج القبلية مكوناً أساسياً لنظم السياسية في السودان منذ الغزو التركي في 1821م، حافظ عليه الحكم الاستعماري بسياسته القميئة، والحكم الاستقلالي بايدولوجية بناء الشعب، والأصولية الإسلامية بايدولوجيتها الكونية، حيث تخفت «القبلية» إما تحت في واجهة علمانيةsecular façade ، أو ظهرت في ثوب ديني religious guise [71]. ويرجع البعض حدوث المجاعة وسط الدينكا في الفترة 1985-1988 بسبب استغلال السودانيين الشماليين لهم لخدمة الحكومة

المركزية والتجار والمانحين الدوليين[72]. وأدت التطورات الحديثة خلال الثلاثة عقود الأخيرة لحدوث تغيير تدريجي ومنتظم في طبيعة الصراع، من الشكل التقليدي ذي الطباع العرقي-الديني إلى آخر حول الموارد، وخاصة مع تفاقم الأزمة الاقتصادية والموارد في شمال السودان[73].

حدث في السودان عبر قرون عملية «تعريب» تضمنت الإنتشار التدريجي للهوية العربية واللغة العربية وسط سكان شمال السودان. وقد فضلت السياسات الاستعمارية البريطانية صفوة ضيقة من خلال المجتمعات «العربية» عملت بوعي واضح على تطوير وتقوية «مفهوم الهوية القومية العربية السودانية» بتبني مصطلح «سوداني». وبعد خروج الاستعمار أرجع هؤلاء القوميون «التعريب» في سياسة رسمية حثت على تقوية نشر اللغة العربية propagate سريعاً في تخوم جغرافية تتحدث لغاتها المحليّة، ويناقض هذا سياسة ما قبل الاستعمار للتعريب. أصبح لهذا الوضع صلة بالصراعات المدنية في جنوب السودان وجبال النوبة ودارفور، إذ صحب هذه السياسة أيضاً في بعض الأحيان، نمو عقيدة الثقافة العربية والتعالي العرقي والذي ثبتأكثر في دارفور[74]. إلا أن سياسة نشر العروبة قد زادت من حدة sharp-ened وعي الهويات غير العربية أو«الأفريقية» في بعض الأحوال وهيأها لخلق الصراعات. وقد تعرض البقارة المهاجرين ومجموعة الجلابة العرقية في جبال النوبة، والمدعومين من قبل الدولة، بسبب انتهاك حقوق الانسان والإبادة الثقافية والعرقية، لضغوط متزايدة جعلتهم يتركون تقاليد حياتهم وأن يفقدوا الاتصال بأراضيهم ومواردهم الطبيعية الأخرى مما أدى لخلق علاقة مضطربة مع الدولة السودانية[75].

المناقشة:

اتخذ التكوين الجغرافي للسودان منذ أن استقر في فترة الاستعمار البريطاني، شكل الدولة الموحدة ذات الأطراف المتمردة. فقد وجد الاستعمار البريطاني السودان قطراً مقسماً بحدود مزيفة، تجمّع بالقوة من «العرب» والمسلمين «الأفارقة» والمسيحيين ومعتنقي الأديان الأخرى. وفي ظل الاختلاف المتجذر بين السودان «الشمالي» و «الجنوبي» في مستويات التنمية المختلفة كان من الصعب فرض القيم والعادات الاستعمارية في وسط هذا الاختلاف. شهد السودان منذ استقلاله في 1956م قيام الحركات الاحتجاجية العرقية المسلحة والإقليمية التي أدت لمعاناة بشرية عظيمة وأعداد مهولة من النازحين واللاجئين. وقد خلقت هذه الحركات الاحتجاجية تحديات لشرعية الدولة السودانية المستقلة التي يقودها الصفوة المستعربة والمتاسلمة في موقع

السلطة والقوة بحيث يستطيعون تحديد حقوق المواطنة والمسؤوليات. ففي جنوب السودان اعتمد الرجال والنساء في ما يخص جمعياتهم السياسية على القواعد الأولية grassroots التي تنظم وتدعم نفسها ذاتيا، حيث أجبرت على تطوير استراتيجيات للبقاء في أطول حرب أهلية في افريقيا. أما في الوسط النيلي والشمال الأكثر عمرانا وتطورا اقتصاديا وتوجد المؤسسات البريطانية البرلمانية والقوانين، فقد اعتمد الناس على الأحزاب القومية والدينية sectarian، باستثناء اتحاد عام نقابات العاملين[76]. وفي دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق لم تطلب الحركات المتمردة حقوق متساوية للمواطنة فقط بل طلبت أيضاً الاعتراف بحقوقهم الخاصة التي تشمل حقوق الأرض، والحكومة، والحكم الذاتي والحفاظ على الهويات العرقية-القومية، ففتحت حواراً حول متطلبات المواطنة، وخاصة في محتوى تعدد الثقافات، وتوحيد reconcile إدعاءات الملكية والآليات المؤسسية المفيدة المطلوبة لخلق علاقة فاعلة بين الدولة ومواطنيها والتركيبات السكانية المحلية[77].

عرف السودان أشكالاً من التقسيم الإداري في العهد التركي تراوح بين النظام المركزي واللامركزي بجيث كان لها دور في تعقيد المشاكل القبلية . فقد أتبعت المديريات رأساً إلى الخديوية في القاهرة وعندما صعب تطبيق المركزية أعيدت اللامركزية، ثم الرجوع للنظام المركزي مرة أخرى في عهد الخديوي سعيد، ثم فشله وإرجاع اللامركزية مرة أخرى في عهد الخديوي اسماعيل عام 1871 حيث جُزّأ السودان الى وجهين قبلي وبحري لكل منها مدير عام يتبع للقاهرة، ثم الغي في 1874م وحلّ محله نظام الحكمدارية الذي ألغي أيضا بتقسيم السودان في 1882م الى خمسة أقاليم هي وسط السودان وبالإقليم الاستوائي وإقليم غرب السودان وإقليم التاكا وملحقاتها. وقد الغي بسبب الثورة المهدية ومن ثم العودة لنظام الحكمدارية[78]. وخلال نصف قرن جرت ثمانية تعديلات وعقب كل تجربة كان الرجوع الى تطبيق نظام الحكمدارية العامة لما أثبته من نجاح في صهر أبناء إقليم واحد تابع لمجلس النظار (مجلس الوزارء) في القاهرة. وقد بلغ عدد المديريات ثلاثة عشر هي كردفان وفشودة ودنقلا وبربر وسنار والخرطوم وفازغلي والتاكا ودارفور والاستوائية بحر الغزال والجهات العليا والبحر الأبيض. وقد طبقت المهدية نظاما إداريا مركزياً قمته المهدي ثم الخليفة عبد الله من بعده ، وعين لكل مديرية مديراً كان يسمى عاملاً يساعده معاونون وبعض كبار رجالات القبائل في تدبير شؤون الادارة. كونت خمسة عشر عمالة هي بحر الغزال ، الجزيرة، البحرين، كردفان، دارفور، بربر، الشلك، الدينكا، دنقلا، جبل ادريس، البحر

الأبيض، الباريـة الشرقيـة، شرق النيـل الكبـير، بحـر الجبـل، كسـلا، طوكـر (16 عمالـة). وقـد واجهـت حكومـة الحكـم الثنائـي في عـام 1899م مشـكلتين إداريتـين تختـص إحداهمـا بشـمال السـودان والأخـرى بالسـودان جنـوب دائـرة العـرض 10 درجـة شـمال. فالقبائـل النائيـة وغـير المتجانسـة في الجنـوب لـم تقـدم تهديـدا سياسـيا للحكومـة الجديـدة، كمـا أن إعـادة توحيـد pacification أداراتهـم سـيكون عبئـاً ماليـا ثقيـلاً وربمـا مدمـراً، في السـنوات الأولى للحكـم الثنائـي. ولذلـك أخـذت عمليـة إعـادة توحيـد الجنـوب عقـود مـن الزمـان ممـا أدى لتأخـر كثـير مـن الأنمـاط الإداريـة البنـاءة. أمـا في الشـمال فقـد وجـدت أسـس معروفـة يمكـن البنـاء عليهـا. فالشـمال كان جـزءاً مـن العالـم الاسـلامي المتعلـم، كمـا لـم يفقـد التقاليـد والتقنيـات الإدارة الغربيـة التـي أدخلهـا الأتـراك إبـان فـترة حكمهـم للسـودان[79]. وأنشـا الحكـم الثنائـي سـت مديريـات هـي الخرطـوم، سـنار، دنقـلا، بربـر، كسـلا، فاشـودة، (عـدل اسـمها الى أعـالي النيـل عـام 1904) بالاضافـة الى محافظتـي حلفـا وسـواكن اللتـين لـم تخضعـا لحكـم المهديـة. واثـر الفتوحـات التـي تمـت بعـد ذلـك أنشـات مديريـات جديـدة ، عليـه كونـت مديريـة كردفـان عـام 1899 ، جبـال النوبـة في عـام 191 بفصلهـا عـن مديريـة كردفـان، وبعدهـا بثـلاث سـنوات كونـت مديريـة دارفـور ثـم مديريـة الفونـج عـام 1924م وهكـذا أصبـح عـدد المديريـات 15 مديرية. ونتيجـة للازمـة العالميـة ضمـت الكثـير مـن الولايـات الى بعضهـا البعـض فتكونـت منهـا تسـع مديريـات حيـث أنشـات المديريـة الشـمالية عـام 1935م مـن ثـلاث مديريـات هـي حلفـا ودنقـلا وبربـر، وفي عـام 1936م أنشـات المديريـة الاسـتوائية مـن بحـر الغـزال ومنقـلا، وتكونـت كردفـان مـن مديريتـي كردفـان وجبـال النوبـة، وفي 1937م أصبحـت مديريـة النيـل الابيـض فرعـا لمديريـة النيـل الازرق ثـم أدمجـت في مديريـة واحـدة سـميت مديريـة الجزيـرة والتـي عـدل أسـمها إلى مديريـة النيـل الازرق عـام 1942م، وبقيـت مديريـات الخرطـوم وكسـلا وأعـالي النيـل ودارفـور كما هـي. وفي 1948م انفصلـت مديريـة بحـر الغـزال عـن المديريـة الإسـتوائية. واسـتمر هـذا التقسـيم الاداري حتـى أوائـل الحكـم الوطنـي، وأبقـي عليـه مـع تخفيـض مديريـة الخرطـوم إلى درجـة محافظـة برئاسـة نائـب مديـر كمـا كانـت مـن قبـل. ومنـذ أوائـل الخمسـينات بـدأ الـشروع في نظـام حكـم جديـد في السـودان حيـث تـم التوقيـع عـلى اتفاقيـة الحكـم الذاتـي وتقريـر مصـير السـودان في 12 فبرايـر 1953م[80]. وتمـت مقابلـة الطلـب عـلى التغـير الثـوري بعـد مايـو 1969م بنظـام الحكـم الشـعبي المحـلي People's Local Government System لعـام 1971م بتوجهاتـه نحـو الديموقراطيـة والإشـتراكية وأبـدل بآخـر في 1981م والـذي تفـادى التوجيهـات والأحـكام prescription وتميـز بالمرونـة في التفسـير ووفّـر أساسـاً لإدارة

أكثر فاعلية[81]. ولا تعد ندرةالموارد البشرية والمالية في السودان، والحفاظ على السيطرة السياسية المحكمة على الولايات الجديدة بجانب زيادة أعدادها، مثقباً augur قادراً على تعامل الولايات الجديدة مع مشاكلها التنموية. فقد أضافت اتجاهات التخطيط الإقليمي الحديثة مثل تعريف الفرص، وتحريك الموارد، وتطوير التنمية على المستويين المحلي والإقليمي، تحديات جديدة لتلك التحديات الموجودة منذ تطبيق نظام اللامركزية الادارية في السودان. وتحتم الاختلافات البيّنة في السودان تطبيق بعض أوجه الادارة اللامركزية عبر الادارات والحكومات المحلية والإقليمية للاستجابة لتطلعات المجموعات التي تواجه مشاكل متعددة في مختلف أجزاء القطر[82]. ورث السودان بعد خروج الاستعمار نظاماً اقتصادياً ثنائياً يتكون من قطاع عريض من الزراعة التقليدية الريفية وقطاع حديث صغير غير زراعي. وبقيت هذه الازدواجية الوظيفية حتى تصدير أول سفينة بترول في عام 1999م. إضافة لذلك أدت المؤسسات التي تفتقد الخبرة والتي تولت إدارة الاقتصاد إلى مشاكل هيكلية متداخلة أبطات النمو وخاصة خلال السبعينات. كما أن السياسات الزراعية التي أتبعت منذ منتصف الستينات قد فضلت التوسع في المحاصيل النقدية محفزة بقيمتها التصديرية المرتفعة وأعطت أهمية أكبر لزراعة المحاصيل الغذائية لضمان الأمن الغذائي. ودشنت الحكومات المتتالية سلسلة من خطط التنمية حيث تم إما إعادة صياغتها أو إلغاءها بسبب فشل السياسات أو تغير الحكومات. وبعيداً عن مشاكل التنمية، فقد فاقم الجفاف المتكرر والصراعات المسلحة والعقوبات والحصار الاقتصادي الحديث من الأوضاع[83].

تواجه مجموعات البدو في السودان عمليات تهميش مركبة أسرعت بها أكثر قوانين الأراضي وخطط التنمية غير الموجهة التي وضعتها الدولة، كما تفاقمت أكثر بترك الأليات التقليدية المحلية التي تحكم العلاقات بين الأفراد والمجموعات في المناطق الريفية وتنظم استغلالهم للموارد الطبيعية المتاحة. فقد تعرف الدارسون لتلك المجموعات منذ خمسينات القرن الماضي وما تلاها على ثلاثة أنواع من نظم البداوة. النوع الأول هو البداوة الرعوية -pastoral nomad ism وتعني الحركات المنتظمة للأشخاص ومجمل الأسرة في البحث عن المرعى والماء، حيث المراعي في الغالب غير متصلة وترتبط بممرات اتصال «مسالك». ولكل مجموعة حقوق تقليدية وحصرية للإقامة والاستفادة من التخوم -territo ry، وتسمى هذه الحقوق بدار المجموعة «وطن» حيث يحفظ راس المال في هيئة حيوانات. ولكن تقلصت هذه التخوم بسبب الزراعة المطرية التقليدية المدعومة باستراتيجيات التنمية التي تتبناها الدولة. والنوع الثاني هو شبه-البداوة، أو

البداوة الزراعية، حيث يُترك جزء من الأسرة في الدار «الوطن» بينما يتحرك الباقون مع الحيوانات للبحث عن المراعي الجيدة والماء. وينخرط المتبقين في مختلف الحرف أغلبها ترتبط بالزراعة.والنوع الثالث هو البداوة المقيمة-trans humance وهي شكل من البداوة يمارسها المزارعون المستقرون في نطاق ضيق حول القرى. ومن الصعوبة تمييز هذه المجموعات ككيانات منفصلة، والنوع الغالب هو البداوة-الزراعية التي يمارسها كل هذه المجموعات. ومنذ منتصف الأربعينات هدفت سياسات الدولة في شأن الأراضي، والتي وضعتها الادارة الاستعمارية وما تلاها من حكومات وطنية، إلى تهميش البدويين. فقد أوصى تقرير لجنة حفظ التربة لعام 1944 بأن البدويون الرعاة ينافسون المزارعين المستقرين على الأراضي ومن الواجب اعتبار حقوق المزارع أولويةً لأن العائد من المحصول الذي ينتجه بالنسبة لوحدة المساحة التي يستغلها أكبر مقارنة ما للبدوي. واتبع المخططون الوطنيون أنصار توطين البدو، نفس السياسة. واستحوذ الاستثمار في الزراعة المطرية الآلية على معظم الأراضي التي تستخدمها مجموعات البدو في معظم أجزاء القطر مما خلق صراعات حادة بين مجموعات البدو ومالكي المشاريع الزراعية والمجتمعات المستقرة القريبة لمناطق الرعي. وتفاقم الأوضاع أكثر بسبب الحرب الأهلية التي أنكرت على البدو، الذين اعتادوا على الحركة جنوباً، الوصول الى المراعي. ووضعت استراتيجيات ونماذج لتنمية قطاع البداوة، ولعب فيها البدو دورًا مهماً مما أثر على نظم الانتاج الريفي. وكان أكثرها تطبيقاً هو نموذج استقرار البدو منذ أواخر الخمسينات والستينات والذي اعتبر نظام البداوة متخلفا وبسيطا حيث شجع البدو على الاستقرار والتكامل في المجتمعات المستقرة [84]. من المعروف أن التطور الاقتصادي لا يؤثر على كل المجتمعات بمستوى واحد. فالبدوي من كردفان أو دارفور قد لا يتفاعل مع التغيرات التكنولوجية بنفس الطريقة التي يتفاعل بها المزارع المستقر في الولاية الشمالية.

من الممكن أن يؤدي تدهور الأراضي إلى التغير المناخي في السودان. فقد تمت ملاحظة درجات مرتفعة من الحرارة، وأمطار قليلة، وفترات طويلة لسطوع الشمس والإشعاع الكوني، ومعدلات مرتفعة من البخر-نتح خاصة خلال الفصل الرطب بجانب تغيرات في تذبذب الملاحظات السنوية والشهرية[85]. وتشير مختلف الدراسات أن 120 مليون هكتار من الأرض، متضمنة 64 مليون هكتار من الترب، قد تدهورت بدرجات مختلفة لها ارتباطات قوية مع معدلات الكثافة السكانية في مختلف النطاقات الجافة وشبه الجافة حيث يعيش 70% من سكان السودان[86]. لقد بدأت مشكلات نقص مياه الشرب في الأربعينيات

من القرن الماضي عندما زادت كثافة السكان حول مصادر المياه مما تسبب في زيادة تركزات الإنسان والحيوان، والصراع بين الأفراد والمجموعات القبلية، والتدهور البيئي، وإزالة الغطاء النباتي. وقد أدركت الحكومة مبكراً هذه المشكلة وتبنت عدداً من المشاريع الطموحة لتحسين مصادر المياه الريفية في السودان تختلف من منطقة لأخرى. ويعني تحسين مصادر المياه في المناطق الجافة زيادة كمية المياه، أما في المناطق الأقل جفافا فهو أكثر من مسألة جودة لمقالبة أدنى متطلب يومي من المياه للإيفاء بشروط الحياة الصحية والطبيعية والذي تقدره منظمة الصحة العالمية ب 18 لتراً (4 جالون). ويبلغ متوسط الاستهلاك اليومي للفرد في السودان حولي 7 لترات (1.5 جالون)، ويعتبر عدم التوازن بين كمية المياه المطلوبة للحياة الصحية والإستهلاك الحقيقي هو المشكلة المركزية لإمدادات المياه الريفية في السودان[87]. وهناك دور فاعل لأي سياسة في تأثيرها على الفقر ومشاكل تدهور الأراضي. فقد أظهرت دراسة مقارنة عن عائدات الصمغ العربي في النظام الزراعي الغابي الذي يمارسه المزارعون الفقراء في شمال السودان أن السياسات قد لعبت دوراً مؤثراً في هذا الجانب، فقد وجدت ارتباطات بين الفقر والبيئة أدت لتدهور الأراضي. وتؤثر السياسات سواء كانت «جيدة» أو «سيئة» على التحفيز الاقتصادي وتحدد قرارات الأسر الريفية الفقيرة للحفاظ على أراضيها أو تدهورها[88]. وينتج السودان سنويّاً 18.6 مليون طن من متبقي المحاصيل. وقد استنزفت الحروب والجفاف معظم مصادر الطعام هذه[89]. وكان من المتوقع أن يحقق السودان معدلات نمو عالية بعد الاستقلال بسبب الأراضي الزراعية الواسعة والغنية ومكون الثروة الحيوانية المعتبر والموارد البشرية المقتدرة. ولكن لم يتحقق جزء كبير من ذلك في الخمسة عقود الأخيرة. فبعد التمتع بمعدلات متوسطة من النمو والاستقرار الاقتصادي حتى 1975، بدأ السودان في الدخول في مشاكل بنيوية عميقة. ويرجع جزء من ذلك للسياسات الاستعمارية. فقد أدخل الإداريون البريطانيون معظم أجزاء أفريقيا المدارية، ومنها السودان،في نظام التبادل العالمي بإدخال بعض المحاصيل النقدية الأساسية مما أثر على تطور الفلاحة الاكتفائية وفرض عوامل خارجية عليها. وأعتمد النجاح في انتاج المحاصيل النقدية على العلاقة بين ذلك المحصول وتعقيدية المحاصيل الغذائية وآلية التبادل. ومثال ذلك ما حدث في منطقة مريدي في جنوب السودان[90]. لقد ارتبطت أسباب الفقر الريفي في السودان بالتحيز نحو الحضر من قبل استراتيجيات التنمية منذ الاستقلال[91]. ورغم الجهود التي بذلت لتقليل الفقر في السودان إلا أنه لا يزال منتشرا بصورة واسعة[92]. ويظهر الفقر في

السودان حدوثية منخفضة ذات ابعاد متعددة للأطفال والبالغين واختلافات بين الولايات[93]. كان أكثر من نصف الشعب السوداني بعد الاستقلال يعيش تحت خط الفقر وسعت حكومات ما بعد الاستقلال للتخفيف منه. وبالمقارنة مع ماليزيا التي تشبه السودان كثيرا في النواحي الاقتصادية والاجتماعية ، نجحت ماليزيا في تخفيض الفقر من 52.4 % في عام 1970 إلى 1.2% عام 2015 بينما حدث تقدم قليل في السودان. ويرجع هذا النجاح الى السياسات الوطنية التي وضعت للنمو، واستبعاد السياسات المفروضة بواسطة المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي، والاتاحية والاتصال لتحديث بيانات الفقر، والقدرة على تطبيق السياسات وفوق كل ذلك الإرادة السياسية، وهو عكس الوضع في السودان[94].

من المرجح ارتباط الصراع القبلي في السودان بالإرث التاريخي لمسألة الرق. فمن ضمن الاهداف المختلفة التي دفعت محمد على باشا لفتح السودان هو القبض على العبيد السود. وقد ظهر ذلك جليّاً عندما كتب لابنه»أنت واعي جيداً بأن مهمتك في هذه الأجزاء ليس لها غرض آخر سوى جمع الزنوج»[95]. وكان هذا عاملاً رئيسياً في قيام الثورة المهدية واخراج المصريين من السودان[96]. ورغم الغاء العبودية إلا أنها بقيت داخل اقتصاد الظل[97]. وقد وجدت دلائل تاريخية تختص بتوسع تجارة الرقيق والعاج خلال فترة الحكم التركي-المصري في السودان بين 1820-1881 وذلك في ثلاثة مواقع ترتبط بهذه التجارة حول مدينة رمبيك في جنوب السودان. وقد ساعد تأسيس الحكم التركي-المصري على خلق الأحوال للتوسع عن طريق حملات صيد الرقيق في جنوب السودان وإنشاء سلسلة من المعسكرات أو الزرائب في هذه المناطق[98]. واقتصر استخدام المهدية للرق في الاستخدام الداخلي وتصديرهم من السودان. وتحت الاستعمار البريطاني لم تنخفض تجارة الرقيق أساساً بسبب أن البريطانيون أرادوا عمالة رخيصة «حرة» لجني القطن الذي يحتاجونه في مصانع النسيج المتزايدة[99]. وقد تطورت بنية هرمية تاريخية تأطرت مؤسسياً في المكون السياسي للسودان بحيث يمكن التعرف على مركزية الأسطورة التاريخية للاسترقاق والاستعمار في سودان ما بعد الاستعمار[100]. لقد عمل الإستعمار على جلب القبائل المسلمة من شمال نيجيريا للعمل في مشروع الجزيرة وغيره. ولا يعتب نظام الرق جديداً في نيجيريا إذ امتلكت نيجيريا أكبر التجمعات للمالك الإقطاعية في أفريقيا. ففي الشمال توجد ممالك الهوسا-الفولاني والنوب والاقالا، وفي الجنوب الغربي ممالك اليوروبا، وفي الغرب الأوسط ممالك بنين-ادو ، ومشيخات جيكي واقبو، وفي الجنوب الشرقي جيوب دول مدينة اقبو على امتداد نهر النيجر، حيث كانت مجتمعات اقطاعية قبل مجيء الاستعمار[101]. وكان لإلغاء الاسترقاق في شمال السودان slavery abolition أثاراً اقتصادية واضحة[102].

توجد علاقة بين تكوين الدولة السودانية والهويات السياسية في إطار الصراع السوداني. ويعتبر البعض الصراع في سودان ما بعد الاستقلال في الأصل صراعاً بين التيار العربي-المصري الذي يمثله أحزاب الإتحادي والبعث العربي والناصري وأحزاب أخرى، والتيار الفولاني الأفريقي الذي يمثله أحزاب الأمة والمؤتمر الوطني والشعبي وتحرير السودان وأحزاب أخرى[103]. ويرى البعض أن فترة حكم الإنقاذ التي استمرت لمدة ثلاثين عاماً قد أضعفت وضعية السودان وسط المجتمع الدولي، ليس بسبب توجهاته الدينية، ولكن بسبب سجله في حقوق الانسان ودعمه للإرهاب الدولي[104]، مما فاقم من الأوضاع الاقتصادية وزاد من حدّة الصراع القبلي في السودان الذي أصبح أحد أذرع محاربة الحكومة من قبل الحركات المسلحة.

يمكن أن نخلص من هذا المقال إلى النتائج الأتية:

(1) لعبت العوامل البيئية-الجغرافية دوراً مؤثراً في الصراع القبلي للسودان نتيجة لغياب التخطيط البيئي-المحلي المناسب.

(2) قد يعزى الصراع القبلي في السودان لعدم اكتمال مفهوم «الوطن» لدى نسبة كبيرة من المواطنين بسبب انتشار الأمية وسياد المفاهيم القبلية.

(3) كثير من أوجه الصراع القبلي الحادث الآن قد يرتبط بالنواحي التاريخية لتكوين الدولة السودانية وإرث التفاوت العرقي.

(4) تطبيق النظم الإدارية الحديثة في «السودان القبلي الموروث» وغير المهيأ لاستيعابها لعب دوراً كبيراً في تواصل الصراع القلي على مدى العقود.

(5) للأطماع السياسية الحزبية والايدولوجية دور في توجيه الصراع القبلي للمصالح السياسية للأحزاب والجماعات المتمرة.

(6) ساهم المناخ السياسي العالمي في التأثير على الصراع القبلي في السودان من خلال دعهم وتبنيه للحركات المسلحة التي يغلب على بعضها الطابع القبلي.

يحتاج السودان للتقليل أو الحدّ من الصراع القبلي بحسن إدارة الموارد الطبيعة ومراعاة ظروف البيئة الجغرافية بالاعتماد على «حتمية» الواقع المحلي بخصائصة المكانية والسكانية والتاريخية، والاستفادة من الإرث الأخلاقي والقِيمي للقبائل السودانية مع بذل نشر التعليم وثقافة السلام.

المصادر والمراجع:

(1) Halvard Buhaug, Scott Gates.2002. The geography of civil war. J. of peace research 39 (4): 417-433.

(2) Halvard Buhaug, Scott Gates.2002. The geography of civil war. J. of peace research 39 (4): 417-433.

(3)) Colin Flint, Paul Diehl, et al. 2009. Conceptualizing conflict space: Toward geography of relational power and embeddedness in the analysis on interstate conflict. Anals of the Association of American Geographers 99 (5): 827-835

(4) Elke Grawert.2008. Cross-border dynamics of violent conflict: The case of Sudan and Chad. Jpurnal of African and Asian studies 43 (6):595-614.

(5) Benjamin J Cohen. 2018. The geography of money, Cornell University Press.

(6) Jamie Peck.2003. Geography and public policy: mapping the penal state. Progress in Human Geography 27 (2):222-232.

(7) Richard E Bilsborrow.1992. Rural poverty, migration, and the environment in developing countries: three case studies. World Bank Publications, Washington.

(8) El-Sayed El-Bushra, Naila B Hijazi.1995. Two million squatters in Khartoum urban complex: The dilemma of Sudan's national capital. GeoJournal 35 (4): 505-514.

(9) يعتبر السودان قبل إنفصال الجنوب في عام 2011م أكبر دولة إفريقية من حيث المساحة (2.411 مليون كلم ^{2}).

(10) Barbour, H.K. 1961. Geography of Sudan, Oxford University Press, London.

(11) Abdeen Mustafa Omer.1997. Compilation and evaluation of solar and wind energy resources in Sudan. Renewable energy 12 (1):39-69.

(12) Abdeen Mustafa Omer.2008. On the wind energy resources of Sudan. Renewable and sustainable energy review 12 (8): 2117-2139.

(13) Geological Research Authority of the Sudan. 2006. International event partners. Compiled by Obued A. and Abel Rahman. GRAS, Khartoum.

(14) E Shekarchi.1979. The mineral industry in Sudan. Mineral Yearbook

(15) Asir Sidahmed.2013. Oil and politics in Sudan. Sudan Diviede, 103-120. Link.springer,com

(16) E A Farah and N Barazi.1997. Groundwater resourcesin a semi-arid area: a case study from central Sudan. Journal of African earth sciences 25 (3):453-466.

(17) Blockhuis W A. 1993. Vertisols in the central clayey plains of Sudan. Washington dissertation abstracts 158 (12).

(18) Library of Cobgress. 2007. Soils of Sudan. https://country studies.us./sudan/31.htm.

(19) Mubarak M.O.1982. "The vegetation of central Sudan" In: Williams A J. et al. 1982: A land between two Niles

(20)) Mike Hulme.1990. The changing rainfall resources of Sudan. Transactions of the Institute of British Geographers 15 (1): 21-34.

(21) El Warrag, A A Elfeel, EA Elsheikh.2002. Forest genetic resources conservation in Sudan. Forest Genetic Resources 30, 48-51, fao.org.

(22) Abdeen M Omer.2005. Biomass energy potential and future prospects in Sudan. Renewable and sustainable energy reviews 9 (1):1-27.

(23) Babiker I. Barsi.2018 . Nile Water Resources.

(24)) Babiker I. Barsi. 2018. Nile Water Resources.

(25) Osman El-Tom Hamad and Atta El-Battahani. 2005. Sudan and the Nile Basin. Aquatic sciences 67 (1):28-41.

(26) S E Dawelbeit, F M Salih, O A Dahab, E H Ahmed. 2010. Status of fertilization and crop nutrition in irrigated agriculture in Sudan: Fertilizer use in Sudan.Research Findings: e-ifc.No 22.

(27) S E Dawelbeit, F M Salih, O A Dahab, E H Ahmed. 2010. Status of fertilization and crop nutrition in irrigated agriculture in Sudan: Fertilizer use in Sudan.Research Findings: e-ifc.No 22.

(28) Brian C D'Silva and Ibrahim El Badawi. 1988. Indirect and direct taxation of agriculture in Sudan: The role of the government in agriculture surplus extraction. American journal of agricultural economics 70 (2): 431-436.

(29) Khalid HA Siddig and Babiker Idris Babiker.2012. Agricultural efficiency and trade liberalization in Sudan. African journal of agricultural and resource economics 7 (311-2016-5599), 51-69.

(30) د. أبوشورة

(31) وفق تعداد السكان في عام 2008م

(32) Jonathan Robinson. 2005. Desertification and disarray: the threats to plant genetic resources of southern Darfur, western Sudan. Plant Genetics Resources 3 (1):3-11.

(33) IM El Tahir and M Taha Yousif.2004. Indegenous melons (Cucumis melo L.) in Sudan: a review of their genetic resources and prospects for use as sources of disease and insect resistence. Plant genetic resources newsletter. Agris.fao.org.

(34) Farida Mahgoub.2014. Current status of agriculture and future challenges in Sudan.

Nordiska Afrikainstitutet.

(35) IA Babiker.2015. Animal feed industry in Sudan, current status, problems and prospects. J Dairy Vet Anim Res 2 (3):0036.

(36) بلغ عدد سكان السودان الشمالي حوالى 30,9 مليون نسمةوفق التعداد السكاني لعام 2008.

(37) Amir Idris.2005. Conflict and politics of identity in Sudan. Springer. Books.google.com

(38) مصطفى حسين. 2015. علم الوراثة يقول : في السودان أصل البشرية.. 90% من السودانيات يحملن جينات متصلة منذ مائة الف عام. موقع النيلين. www.alnilin.com

(39) علم الوراثة في سكان شرق أفريقيا : عنصر النيل – الصحراء في المشهد الوراثي الأفريقي.mediatekstore.com

(40) Raid A Bayoumi, Nilmani Saha.1987. Some blood genetic markers of the Nuba and Hawazma tribes of Western Sudan. American journal of physical anthropology 73 (3): 379-388.

(41) أحمد قاسم احمد. 2019. الهجرات العربية إلى أفريقيا وأثرها في نشر الثقافة العربية الإسلامية جنوب الصحراء. قراءات أفريقية. Qratafrican.com

(42) أحمد قاسم احمد. 2019. الهجرات العربية إلى أفريقيا وأثرها في نشر الثقافة العربية الإسلامية جنوب الصحراء. قراءات أفريقية. Qratafrican.com. (أنواع العلوم والمعارف).

(43) Peter Bechtold.1990. More turbulence in Sudan: a new politics this time?. Middle East Journal 44 (4):579-595.

(44) Rushdi A. Hanin.1963. Economic development and internal migration in the Sudan. Sudan Notes and Records 44: 100-119.

(45) Gunnar M Sorbo.2010. Local violence and international intervention in Sudan. Review of African political economy 37 (124):173-186.

(46) Yasin Abdalla Eltayeb Elhadary and Narimah Samat. 2011. Pastoral land rights and protracted conflict in eastern Sudan. The journal of Pan African studies 4 (8):74-90.

(47) Johnanthan B Bascom.1990. Border pastoralism in eastern Sudan. Geographical review, 416-430.

(48) Jonathan Robinson. 2005. Desertification and disarray: the threats to plant genetic

resources of southern Darfur, western Sudan. Plant Genetics Resources 3 (1):3-11.

(49) Gunnar M Sorbo.2010. Local violence and international intervention in Sudan. Review of African political economy 37 (124):173-186.

(50) Mona Ayoub.2006. Land and conflict in Sudan. Peace by piece addressing Sudan's conflict accord 18. Rc-services-assets.s3.eu-west-1.

(51) Mona Ayoub.2006. Land and conflict in Sudan. Peace by piece addressing Sudan's conflict accord 18. Rc-services-assets.s3.eu-west-1.

(52) Munzoul A M Assal.2006. Sudan: Identity and conflict over natural resources. Development 49(3):101-105.

(53) Mohamed Suliman, Stiftung E. et al.2005. Ecology, politics and violent conflict. Sudanese journal of human rights' culture and issues of cultural diversity, issue 1: 1-25.

(54) Sumaya Ahmed Zakieldeen. 2009. Adaptation to climate change: A vulnerability assessment for Sudan. Gatekeeper series/ International Institute for Environmental and Development, Sustainable Agriculture and Rural Livelihoods Programme; 142.

(55) Michael Hulme.1994. Global climate change and the Nile Basin. The Nile sharing a scarce resource. Cambridge University Press, 139-162

(56) Ali Taha Ayoub.1998. Extent, severity and causative factors of land degradation in the Sudan. Journal of arid environments 38 (3):397-409.

(57) Tgel Anbia Ali el Dawi. 1975. Migration in Western Sudan. Sudan Notes and Records 56:160-175.

(58) B Badri, S Osama.2000. Environmental crisis and its impact on women, the case of the Sudan. Women5: 4-7

(59) Edinam K Glover, ElNour A Elsiddih.2012. The causes and consequences of environmental changes in Gedaref, Sudan. Land Degradation and Development 23 (4):339-349.

(60) Abdelbagi A Babiker.1982. The role of rural industries in the arid and semi-arid areas of the Sudan. GeoJournal 6 (1): 49-55.

(61) Sara Pantuliano.2002. Sustaining livelihoods across the rural-urban divide. Pastoral land tenure series.IIED.researchgate.net.

(62) El Fatih Ali Siddig, Khalid El-Harizi, Bettina Prato. 2007. Managing conflict over natural resources in greater Kordofan: some recurrent patterns and governance implications. Ageconsearch.umn.edu

(63) HRL Davies. 1986. The human factor in developmet: some lessons from rural Sudan. Applied Geography 6 (2): 107-121.

(64) Francis M Deng.2006. Sudan: A nation in turbulent search of itself. The Annals of the American Academy of political and social sciences 603 (1):155-162.

(65) Ulrich Mans.2004. Briefing: Sudan: the new war in Darfur. Africa Affairs 103 (411): 291-294.

(66) Mohamed Suliman.1998. Resource access: a major cause of armed conflict in the Sudan, The case of Nuba mountains. International workshop on community – based natural resource management, Washington DC, 10-14, 1998.

(67) Scopas Pogge.2008.The first Sudanese civil war: Africans, Arabs, and Israelis in the southern Sudan, 1955-1972. Springer

(68) Issa M El Shair.2015. Ethnic groups and the emergence of South Sudan: A study in socio-political geography. J. of social affairs 52 (2454):1-26.

(69) Ashraf Kamal Abdelhay.2010. The politics of writing tribal identities in the Sudan: The case of the colonial Nubal policy. Journal of multilingual and multicultural development 31 (2): 201-213.

(70) Ashraf Kamal Abdelhay.2010. The politics of writing tribal identities in the Sudan: The case of the colonial Nubal policy. Journal of multilingual and multicultural development 31 (2): 201-213.

(71) Mahmud El Zain.1996. Tribe and religion in the Sudan. Review of African political economy 23 (70):523-529.

(72) David Keen.1991. A disaster for whom ? Local interests and international donors during famine among the Dika of Sudan. Disaters 15 (2): 150-165.

(73) Mohamed Suliman. 1977. Civil war in Sudan: The impact of ecological degradation. Contributions in Black Studies 15 (1),7. https://scholarworks.umass.edu.

(74) Heather J Sharkey.2008. Arab identity and ideology in Sudan: The politics of language, ethnicity, and race. Sfrican affairs 107 (426):21-43.

(75) Mohamed A Mohamed Salih. 1995. Resistence and response: ethnocide and genocide in the Nuba Mountains, Sudan. GeoJournal 36 (1):71-78.

(76) Fatima Ahmed Ibrahim.2000. Sudanese women under repression, and the shortest way to equality. Frontline Feminisms: Women, war, and resistence, 129-39.books. google.com

(77) Amir Idris.2012. Rethinking identity, citizenship, and violence in Sudan. Int. J. of Middle East studies 44 (2), 324-326.

(78) محمد أزرق سعيد. 2016. التحولات الإدارية والتقسيم الإداري للسودان في تاريخه الحديث. وكالة السودان للأنباء www.suna.net

(79) Lilian Anderson. 1963. Educational development and administrative control in the Nuba Mountains region of the Sudan. Journal of African History 4 (2):233-247.

(80) محمد أزرق سعيد. 2016. التحولات الإدارية والتقسيم الإداري للسودان في تاريخه الحديث. وكالة السودان للأنباء www.suna.net

(81) Malcom Norris. 1983. Sudan: "Adminstrative versus political priorities" In: Local government in the Third World; the experience of tropical Africa/ ed. By P. Mawhood. Pp. 49-73. Africabib.org

(82) J P Guimaraes.1997. The new federal system in the Sudan: some main aspects and implications for planning. Eastern Africa social sciences research review 13 (1): 37.

(83) Khalid Siddig. 2010. Macroeconomy and agriculture in Sudan: Analysis of trade policies, external shocks, and economic bans in a computable general equilibrium approach. SSRN 1684084.

(84) Barbara Casciarri and Abdel Ghaffar M.Ahmed.2009. Pastoralists under pressure in present-day Sudan: an introduction. Nomadic people 13 (1):10-22

(85)) Nadir Ahmed Elagib, Martin G Mansell. 2000. Climate impacts of environmental degradation in Sudan. GeoJournal 50(4): 311-327.

(86) Ali Taha Ayoub.1998. Extent, severity and causative factors of land degradation in the Sudan. Journal of arid environements 38 (3):397-409.

(87) Yagoub Abdalla Mohamed, Mohamed el-Hadi Abusin.1985. Rural population and water supplies in the Sudan. Population and development projects in Africa, 254. International Geographical Union. Commission on Population Geography. Cambridge University Press.

(88) Edward B Barbier. 2000. The economic linkages between rural poverty and land degradation: some evidence from Africa. Agriculture, ecosystems and environment 82 (1-3): 355-370.

(89) IA Babiker.2015. Animal feed industry in Sudan, current status, problems and prospects. J Dairy Vet Anim Res 2 (3):0036.

(90) Cleophas Lado.1988. Some aspects of cotton as a cash crop development in an historical perspective in Maridi District, Southern Sudan. J. of Eastern African research and development, 24-43.

(91) Adam Yagoob, Ting Zou. 2016. Ptterns of economic growth and poverty in Sudan. J. of economic and sustainable development 7 (2),2016.

(92) Mutasim Ahmed Abdelmawla.2014. The impact of Zakat and knowledge on poverty alleviation in Sudan: An empirical investigation (1990-2009). J. of economic cooperation and development 35 (4):61-84.

(93) 93 () Paola Ballon, Jean-Yves Duclos.2015. Multidimensional poverty in Sudan and South Sudan. OPHI working paper No,93

(94) Hillo Abdelatti, Yassin ELhadary, Narimah Samat.2016. Addressing poverty in Sudan and Malasyia: A story of success and constraints. J. of sustainable development 9 (2): 206-220.

(95) Gerard Prunier.1992. Military slavery in the Sudan during the Turkiyya, 1820-1885. Slavery and Abolition 13 (1):129-139.

(96) Reda Mowafi. 1981. Slavery, slave trade and abolition attempts in Egypt and Sudan 1820-1882. Esselte stadium, Lund. Africabib.org

(97) Kevin Bales. 2000. Expendable people: Slavery in the age of globalization. Journal of international affaits, 461-484.

(98) Paul Lane, Douglas Johnson. 2009.T"he archeology and history of slavery in South Sudan in the nineteenth century". In A. Peacock (ed), The frontiers of the Ottoman world. Pp.509.

(99) Richard Lobban.2001. Slavery in the Sudan since 1989. Arab studies quarterly, 31-39. Jstor.org

(100) Amir Idris.2005. Conflict and politics of identity in Sudan. Springer. Books. google.com

(101) Ikenna Nzimiro. 2011. Feudalism in Nigeria. Toward Marxist anthropology: Problems and prospects, 337-363.

(102) Peter FM McLoughlin.1962. Economic development and the heritage of slavery in the Sudan Republic. Africa 32 (4):355-391.

(103) سيف الدين بابكر. 2018/03/10. السودان اليوم في صراع بين التيار العروبي المصري والتيار الأفريقي الفولاني منذ 1956 فمن ينتصر؟. سودانيز-اون-لاين.https://sudaneseonline.com

(104) Donald Petterson.2009. Inside Sudan: political Islam, conflict, and catastrophe. Basic Books. Google.com.